E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/9
22 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

القضاء على الفقر

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٢
أولا - نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الفقر، ١٩٩١ - ١٩٩٦	٣ - ١١	٢
ثانيا - استعراض التقدم المحرز	١٢ - ١٧	٤
ألف - على صعيد الحكومات	١٢	٤
باء - التعاون الدولي وأنشطة وكالات الأمم المتحدة	١٣ - ١٦	٥
جيم - الفئات الرئيسية	١٧	٨
ثالثا - الفرص المتاحة والقيود التي تواجه في تنفيذ الفصل ٣	١٨ - ٢٠	٨
رابعا - الاستنتاجات والتوصيات	٢١ - ٢٤	٩

96-04202

مقدمة

١ - تقدم هذه الوثيقة تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١، مكافحة الفقر[١]، خلال العام الماضي، مع إشارة خاصة إلى المقررات والتوصيات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة. وقد أعدت التقرير أمانة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمم المتحدة بوصفها مديرة المهام التي ينص عليها الفصل ٣، وهو نتيجة للمشاورات التي تمت والتعاون الذي تحقق بين المسؤولين الحكوميين ومراكز التنسيق بوكالات الأمم المتحدة وعدد من المؤسسات.

٢ - وقد بحث كثير من الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفقر في التقرير الذي قدم إلى اللجنة في دورتها الثالثة (E/CN.17/1995/14). ويركز التقرير الحالي على تلخيص التطورات الرئيسية والتقدم المحرز منذ ذلك الوقت، مع التركيز بصفة خاصة على الصلات القائمة بين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

أولا - نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الفقر، ١٩٩١-١٩٩٦

٣ - ورد القضاء على الفقر كهدف له الأولوية العليا في جميع المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية. ففي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تم تناول هذا الموضوع في سياق التنمية المستدامة. وفي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) تم التأكيد على التفاعل بين العوامل الديمغرافية والفقر والتنمية[٢] .

٤ - وكان المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، الذي عقد قبيل الدورة الثالثة للجنة، ذروة لما سبقه من المؤتمرات التي تناولت المسائل الاجتماعية، وكان القضاء على الفقر واحدا من الأهداف الرئيسية التي تضمنها برنامج عمل كوبنهاغن[٣]. وبصفة خاصة، فقد حث المؤتمر على أن تجعل الحكومات هدف القضاء على الفقر جزءا لا يتجزأ من سياساتها الاقتصادية والاجتماعية العامة عن طريق وضع وتنفيذ برامج لحماية البيئة وإدارة الموارد وفقا لجدول أعمال القرن ٢١. وفي الدورة الخمسين أعطت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠ لجنة التنمية الاجتماعية المسؤولية الأولى عن متابعة واستعراض تنفيذ نتيجة المؤتمر.

٥ - وكان من الأحداث الرئيسية التي تلت المؤتمر عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥). وبالإضافة إلى تعزيز التوصيات التي تضمنها برنامج عمل كوبنهاغن، قدم منهاج عمل بيجين تحليلا للمسائل المترابطة المتعلقة بالمرأة والفقر والبيئة وتوصيات محددة بشأن هذه المسائل، وحث على إدماج منظور الجنسين في البرامج والسياسات. وكذلك أكد البرنامج من جديد أهمية الصلات القائمة بين الفقر وتدهور البيئة ومركز المرأة[٤]. وقد قررت الجمعية العامة، في القرار ٢٠٣/٥٠، أن يكون للجنة مركز المرأة دور أساسي في رصد تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٦ - وسوف يتناول مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٦، موضوعين رئيسيين هما: توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. وفي مشروع جدول أعمال المؤل (A/CONF.165/PC.3/4)، اعتبر القضاء على الفقر والتنمية المستدامة أمرين ضروريين للمستوطنات البشرية المستدامة.

٧ - وأعلنت الجمعية العامة، في القرار ١٨٣/٤٨ الذي اتخذته في دورتها الثامنة والأربعين، سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر. وكجزء من متابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، حثت الحكومات على وضع أو تعزيز سياسات واستراتيجيات وطنية لتخفيض المستوى العام للفقر والقضاء على الفقر المطلق مع قيام كل بلد بتحديد تاريخ واضح مستهدف لتنفيذ ذلك. يفضل أن يكون قبل نهاية عام ١٩٩٦. وقد تم اقتراح مناسبات وأنشطة للاحتفال بالسنة (A/50/515). وفي عام ١٩٩٦، ستقوم الجمعية العامة، كجزء من الأنشطة المتصلة بالسنة واستجابة للتوصيات الواردة في برنامج عمل كوبنهاغن، باستعراض تنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق بالقضاء على الفقر[٥]. كذلك قامت الجمعية العامة، في القرار ١٠٧/٥٠ الذي اتخذته في دورتها الخمسين، استجابة للتوصيات الواردة في برنامج العمل، بإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦).

٨ - وكان من المؤتمرات الدولية الأخرى المتصلة بمسألة التنمية المستدامة والفقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال الذي اعتمد اتفاقا في آب/أغسطس ١٩٩٥[٦]. ذلك أن الطريقة التي تدار بها مصائد أعالي البحار لها آثارها على الأرصدة السمكية عموما ومن ثم على الصيد الساحلي الذي يوفر أسباب الحياة لأعداد كبيرة من الفقراء في البلدان النامية.

٩ - وحتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقع ١١٥ بلدا وصدق ١٤ بلدا على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ومن المتوقع أن يبدأ سريان الاتفاقية في موعد لا يتأخر عن النصف الثاني من عام ١٩٩٦ (A/50/74/Add.1). وتمثل الاتفاقية تحولا جوهريا في استجابة المجتمع الدولي لمسألة التصحر، ويتوقع أن تؤدي إلى برامج هادفة موجهة إلى كثير من المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق المتأثرة بالتصحر.

١٠ - ولما كان الشباب معرضين بوجه خاص لآثار الفقر، فإن برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٨١/٥٠، يدعو إلى اتخاذ تدابير محددة للتصدي لمشكلة فقر الشباب وفقر المرأة. وقد اقترح في برنامج العمل أن تزود الحكومات الشباب بما يلزم من المهارات والتدريب للقيام بالأنشطة المدرة للدخل ومنحهم الأراضي وزيادة الحوافز المقدمة لهم للعمل بالمزارع، وأن تشرك المنظمات غير الحكومية شباب المدن والريف في مشاريع إنتاج الأغذية وتوزيعها.

١١ - ولما كان من المسلم به أن النمو الاقتصادي لا يكفي للقضاء على الفقر من خلال آثاره التي تصل إلى الفقراء مع مضي الوقت، فإنه يتعين وضع تدابير تستهدف من يعيشون في فقر. وفي التصدي لطبيعة

مشكلة الفقر المتعددة الوجوه في سياق التنمية المستدامة، ظهر توافق في الآراء مؤداه أن المبادرات ينبغي أن تشمل العناصر التالية وأن تأخذ في الاعتبار الدور الدينامي الذي تقوم به المرأة.

(أ) البرامج المدرة للدخل؛

(ب) الرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك الصحة التناسلية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى؛

(ج) الحصول على الائتمان؛

(د) برامج التنمية الريفية المستدامة؛

(هـ) البرامج الخاصة بفقراء المدن؛

(و) البرامج الخاصة بالمرأة الفقيرة[٧].

وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود لتشجيع المشاركة النشطة من جانب الفقراء والفئات ذات الدخل المنخفض في وضع وتنفيذ وتقييم البرامج الخاصة بتخفيف حدة الفقرة والقضاء عليه.

ثانيا - استعراض التقدم المحرز

ألف - على صعيد الحكومات

١٢ - قدمت إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ تقارير عن سبعة برامج وطنية للقضاء على الفقر (A/50/396). وقد جاء بالتقرير أن إندونيسيا استطاعت تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مطلق من السكان من ٦٠ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٤، وأنها حققت ذلك أساسا من خلال مشاريع مدرة للدخل. وترجع المرحلة الأولى من البرنامج، التي اشترك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلى عام ١٩٩٧. وبدأت المرحلة الثانية في عام ١٩٨٩ بتعاون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الزراعية وحكومة هولندا. وهناك بلدان أخرى تجتاز الآن مراحل مختلفة في إعداد البرامج، بدعم من منظومة الأمم المتحدة وأحيانا من غيرها من جماعات المانحين. وفي باكستان، يركز جدول أعمال برنامج عمل الأمم المتحدة المشترك من أجل باكستان ومشروع مذكرة الاستراتيجية القطرية وخطة العمل الاجتماعي على الإصلاحات المؤسسية وعلى التمكين للمرأة والتعليم الأساسي. وفي سري لانكا حيث يعيش ثلث السكان تقريبا دون خط الفقر، أعطيت لتخفيف حدة الفقر المتفشي أولوية عالية في عام ١٩٨٩. واعتمد نهج يقوم على المشاركة في برامج تتراوح من مشاريع تقديم الائتمان إلى توفير الاحتياجات الأساسية. ويتوقع أن تؤدي عملية وضع مذكرة الاستراتيجية القطرية، وهي العملية التي بدأت في عام ١٩٩٣، إلى جهد تنسيقي كبير بين وكالات الأمم المتحدة. وفي

الغلبين، بدأ الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات محاولة رائدة للقيام بعمل متضافر من جانب الوكالات من أجل مكافحة الفقر. وقد أدت الجهود التعاونية، التي أعان عليها إنشاء اللجنة الرئاسية لمكافحة الفقر، إلى وضع خطة التنمية الوطنية ووثيقة للإطار الاستراتيجي عنوانها "استراتيجية لمكافحة الفقر". وفي زمبابوي، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع خطة عمل شاملة للتخفيف من حدة الفقر تسعى إلى توسيع النطاق العام للبرامج الاجتماعية التي تستهدف الفقراء وتوسيع تغطية هذه البرامج وأثرها للتأكيد على وجه الخصوص على توفير فرص العمل وأنشطة الاعتماد على الذات. وفي ملاوي اشتركت الحكومة مع الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ في القيام بتحليل للفقر اعتمدته الحكومة كأساس للتصدي لهذه المشكلة. وقد أوصى التحليل بزيادة التركيز في الاستراتيجيات على القيود الهيكلية وعلى جوانب الضعف المؤسسي في وضع وتنفيذ البرامج التي توضع لمكافحة الفقر. ويتجه السعي الآن إلى تحديد طرق التنفيذ وتحقيق التعاون فيما بين الوكالات. وفي جامايكا، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع برنامج شامل لتخفيف حدة الفقر وتنظيم التعاون فيما بين الوكالات.

باء - التعاون الدولي وأنشطة وكالات الأمم المتحدة

١٣ - لما كانت مسألة القضاء على الفقر معقدة ومتعددة القطاعات، فقد أخذت لجنة التنسيق الإدارية تنشيء آليات مشتركة بين الوكالات للقيام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ استراتيجيات للقضاء على الفقر.

١٤ - وقد قدم الفريق العامل المعني بالفقر التابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية تقريرا عن أعمال وكالات الأمم المتحدة في مجال تخفيف حدة الفقر (ACC/1995/POQ/CRP.19، المرفق). وفضلا عن ذلك، قررت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٥ إنشاء ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات لمتابعة المواضيع المتداخلة التي تناولتها المؤتمرات العالمية الأخيرة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة القضاء على الفقر، وهي:

(أ) توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع (برئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

(ب) توفير العمالة الكاملة وسبل الرزق المستدام للجميع (برئاسة منظمة العمل الدولية)؛

(ج) تهيئة بيئة قادرة على توفير تنمية مستدامة يكون محورها الإنسان (برئاسة البنك الدولي مبدئيا)[٨]. وبعد اجتماع لجنة التنسيق الإدارية، عقدت السلسلة التاسعة والعشرون للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية التي تناولت موضوع تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر. وقد اتفق في الاجتماعات المشتركة على أن القضاء على الفقر ينبغي أن تكون له أولوية عليا في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وشددت هذه الاجتماعات على أهمية التنسيق على الصعيد القطري وأهمية توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة. كما تم التسليم بضرورة التكامل

بين جهود منظومة الأمم المتحدة والجهود المبذولة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية على صعيد المجتمعات المحلية وعلى الصعيد الوطني.

١٥ - وكما أوضح تقرير الفريق العامل المعني بالفقر التابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية عن الفقر، فإن جميع الوكالات المتخصصة وبعض أجهزة الأمم المتحدة، مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية، لديها برامج لتخفيف حدة الفقر. وعلاوة على ذلك، فقد أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماع لجنة التنسيق الإدارية المشار إليه أعلاه أنه سيقوم، كجزء من جهد متضافر للتصدي لمشكلة الفقر، بتقديم الدعم إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة واستخدام موارده البرنامجية لتعزيز التركيز المتكامل على القضاء على الفقر على الصعيد القطري. وإذا كانت هذه الجهود تستهدف تخفيف حدة الفقر بوجه عام ولا تتصدى بالضرورة لعلاقته بالبيئة، فإن عددا من الوكالات يتصدى صراحة للصلات القائمة بين الفقر والمسائل البيئية. وقد كان للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دور رائد في هذا الصدد، باعتباره وكالة مهمتها الوحيدة هي التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أعيد تشكيل الصندوق لزيادة فعاليته وزيادة التعبير عن تركيز جدول أعمال القرن ٢١ على الفقر والبيئة (E/CN.17/1996/16). وتتناول أنشطته الزراعة المستدامة وإدارة الموارد، بما في ذلك المحافظة على التربة والمياه. كذلك تركز الأنشطة الريفية لمنظمة الأغذية والزراعة على تأثير الفقر على البيئة. وتستهدف استراتيجيتها تعزيز "الحصاد"، أي استخدام الموارد الطبيعية، على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة، والإقلال إلى أدنى حد من التدهور البيئي الذي تؤدي إليه أنشطة فقراء الريف ووقف هذا التدهور وعكس اتجاهه. ووفقا لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن جميع أنشطته، بما فيها مكافحة الفقر، تتركز على البيئة. ويتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشكلة الفقر في إطار شامل يشمل صلة هذه المشكلة بمسائل البيئة. وكانت لدور صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، وهو جهاز من أجهزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهمية في هذا الصدد، حيث أنه يقوم بتنفيذ برامج تصل إلى الفقراء مباشرة. وسعيا إلى زيادة فعاليته، أخذ الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية يسعى بنشاط إلى إقامة شراكات مباشرة مع السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي. وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مشجعا قويا لتوفير الخدمات الأساسية على اعتبار أن ذلك هو أكثر السبل فعالية من حيث التكاليف لمكافحة الفقر، وذلك على أساس مبادرة الـ ٢٠/٧٠ التي لقيت التأييد في مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية[٩]. وتشمل الخدمات الاجتماعية الأساسية خدمات توفير المياه والمرافق الصحية بتكاليف منخفضة، إلى جانب التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، وخدمات تنظيم الأسرة، وبرامج التغذية. وعلاوة على ذلك، فقد تقررت منذ عام ١٩٩٣ سياسة تستهدف إدماج الرعاية البيئية الأولية في جميع البرامج التي تساعدها اليونيسيف[١٠]. أما برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان فإنها تقوم أيضا، في إطار النهج العام للصندوق، بدراسة آثار التفاعل بين الضغط السكاني والفقر وتدهور البيئة وتسعى إلى إيجاد حلول لها. وفي البلدان ذات الأولوية تعتبر المرأة الفقيرة هي المستفيدة الرئيسية من معظم المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي محاولة للوصول إلى الفقراء بطريقة مباشرة، شارك البنك الدولي في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التي أنشئت في حزيران/يونيه ١٩٩٥، لتقديم ٢٠٠ مليون دولار إلى أفقر الفقراء من خلال التمويل المحدود. كذلك يقوم البنك بدور نشط في تعزيز النهج القائمة على المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمد البنك، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، خطة

تتألف من أربعة أجزاء هدفها إدماج الشواغل البيئية في مشاريعه، منها جزءان يتصلان على وجه خاص بمسألة الفقر: فهو يقوم بفحص جميع مشاريعه فحصا دقيقا لتبين آثارها البيئية، بما فيها آثارها بالنسبة لتخفيف حدة الفقر. كما أنه يشجع "الاستراتيجيات المحققة لمصلحة الطرفين" التي يتم فيها التركيز على الاستثمار في البشر وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد. وتعمل اليونسكو على مكافحة الفقر بمحاولة تخفيض معدل الأمية وتوفير التعليم الأساسي. وستقوم اليونسكو في عدد محدود من البلدان الأفريقية بتنفيذ مشروع تجريبي لبرامج مدرة للدخل تشمل تقديم القروض الصغيرة. ويتصدى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، مع توجيه عناية خاصة إلى فقراء المدن. وتركز منظمة الصحة العالمية على الصلات القائمة بين الصحة والفقر والبيئة. وتشمل برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتخفيف حدة الفقر تصميم الإنتاج الصناعي بحيث يلبي الاحتياجات البشرية الأساسية، وذلك بالتركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما فيها الصناعات الصغيرة، وخاصة الصناعات المرتبطة بالزراعة، مع توجيه عناية خاصة إلى إشراك المرأة في هذه المشاريع. والتنمية الصناعية المستدامة بيئيا هي أولوية من الأولويات الإنمائية الخمس لليونيدو. ويتم التركيز في أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالفقر والبيئة على أهمية العمالة الكاملة وفرص توفير الدخل في المناطق الريفية والحضرية ومن أجل الجماعات المحرومة، بما فيها النساء والسكان الأصليون. كذلك فإن أنشطتها المتعلقة ببيئة مكان العمل، وهي الأنشطة التي تقوم بها بالتعاون مع الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال، تسهم في حماية البيئة وفي تخفيف حدة الفقر.

١٦ - كذلك تضطلع وكالات كثيرة من وكالات منظومة الأمم المتحدة بأعمال تحليلية عن طبيعة الفقر وأسبابه، بما في ذلك وضع وتحسين طرق قياس جميع أشكال الفقر، كما حث عليه برنامج عمل كوبنهاغن[١١]. وعلى سبيل المثال، فإن لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج رئيسي يتعلق باقتصاديات البيئة ويتم فيه التركيز على تقييم الأثر البيئي، وحسابات البيئة والموارد الطبيعية، وتقييم السلع والخدمات البيئية، واستخدام وتشجيع الأدوات الاقتصادية، وكلها مصمم وموجه إلى الأخذ بنهج للتنمية يكون أكثر تكاملا وأكثر شمولا ويتضمن مكافحة الفقر. ويركز برنامج اليونسكو لتنظيم التحول الاجتماعي تركيزا خاصا على حسن تفهم طبيعة الفقر وأسبابه وآثاره والإسهام في الاستراتيجيات التي تستهدف القضاء على الفقر المدقع. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد أنشأ في عام ١٩٩٢ لجنة دائمة معنية بتخفيف حدة الفقر وقام بتحليل الفقر في علاقته بالجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، بما فيها الاستدامة البيئية. وهذه اللجنة هي هيئة حكومية دولية مفتوحة باب العضوية للجميع. وقد أتاحت محفلا لتبادل المعلومات والخبرات الوطنية. وقامت اللجنة المعنية بتخفيف حدة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوضع برنامج عمل كبير يتعلق بمدى الفقر في منطقتها. وقد أشارت اللجنة في دورتها الثانية التي عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى أنه ما زالت هناك حاجة إلى بذل الجهود لتحسين نوعية ومدى شمول البيانات المتصلة بالفقر وأكدت على الصلات القوية التي توجد بين الفقر ومسائل البيئة ومسائل المرأة[١٢]. وبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع برنامج فرعي يتعلق بتخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية المستدامة لبحث الصلات القائمة بين الأغذية والزراعة، والسكان، والبيئة، والمستوطنات البشرية، وهي المجالات التي تعتبر في صميم أزمة التنمية في أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت أنشيء مؤتمر موضوعي هو

مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية المستدامة والبيئة ويتوقع أن يعقد هذا المؤتمر دورته الأولى في آذار/مارس ١٩٩٦. وسيوفر المؤتمر محفلا للحوار بين الوزراء ولإجراء المشاورات مع القطاعات غير الحكومية. وقد نشر أحدث عمل عن الفقر وتوزيع الدخل أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عدد ١٩٩٥ من Panorama Social de America Latina[١٣] وهذا المنشور هو الآن في عامه الثاني. كذلك أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عددا من الدراسات عن مكافحة الفقر.

جيم - الفئات الرئيسية

١٧ - تم التسليم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بأن الفئات الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، هي من القوى الهامة التي يمكن أن تقوم بدور في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الفصل ٣. وفي المؤتمرات العالمية التي عقدت بعد ذلك، تم التسليم مرة أخرى بأن الفئات الرئيسية تقوم بأدوار لها أهميتها الخاصة في مكافحة الفقر، وبأن مرجع ذلك أساسا هو قدرتها على الوصول إلى الفقراء مباشرة أو تمثيلها للفئات الضعيفة نفسها. وللفئات الرئيسية دور فعال بصفة خاصة في زيادة مشاركة الفئات المتأثرة في التنمية وتنفيذ استراتيجيات المساعدة. وتقوم عدة منظمات غير حكومية ومنظمات مثل الجمعيات التعاونية للمزارعين وللنساء بتقديم القروض الصغيرة وغير ذلك من برامج المشاريع الصغيرة. كذلك تشارك هذه المنظمات في الزراعة والمصائد المستدامة[١٤]. وتتوافر لهذه المنظمات ميزة قربها من الفئات البشرية والمجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر. على أن كثيرا من هذه المنظمات هي منظمات صغيرة الحجم وتنقصها المهارات والأموال والقدرة التنظيمية.

ثالثا - الفرص المتاحة والقيود التي تواجه في تنفيذ الفصل ٣

١٨ - ظهر القضاء على الفقر في المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا باعتباره قضية لها أولوية عليا في منظومة الأمم المتحدة، وبدأت المنظومة في تعزيز التعاون بين وكالاتها سعيا إلى تحقيق ذلك الهدف. وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته العامة الستين، في المقرر ١٩٩٥/٣٢١، أن يكون موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦ هو تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الفقر. وقد يحتاج الأمر إلى بذل مزيد من الجهود على الصعيد القطري لتحقيق التعاون فيما بين الوكالات. وقد اعتبرت الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية أن وضع مذكرة استراتيجية قطرية هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وبالإضافة إلى التعاون فيما بين الوكالات في الأنشطة التنفيذية، تقترح اليونسكو إنشاء مركز تنسيق يمكن فيه جمع المعلومات المتعلقة بالسياسات والتجارب الفعالة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر ونشر هذه المعلومات على نطاق واسع.

١٩ - وعلى الصعيد القطري، تم تحديد عدم كفاية القدرة المؤسسية الوطنية على التخطيط والتنفيذ باعتباره قيدا من القيود الرئيسية التي تواجه برامج الفقر والبيئة. أما بالنسبة لبرامج السكان وإدارة الموارد فإن نقطة الاختناق الرئيسية هي قلة الموارد المالية والبشرية.

٢٠ - ولقد أصبح للفئات الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، أثر متزايد في المؤتمرات الرئيسية، وأصبح م المسلم به أن ثمة احتمالا لمشاركتها على نحو أوسع في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة في برامج مكافحة الفقر. ويعمل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو متزايد مع هذه الجماعات. وبالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة التي عقدها البنك الدولي مع المنظمات غير الحكومية في السنة المالية ١٩٩٥، نظم البنك حلقات عمل في الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا وواشنطن العاصمة، من أجل تشجيع مشاركتها في عمليات البنك. كذلك فإن من المتوقع أن تشارك المنظمات الحكومية مشاركة نشطة في برنامج التمويل الصغير الذي بدأه البنك الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٥. كذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إشراك المنظمات غير الحكومية على نحو متزايد في البرامج التي تنفذ على مستوى المجتمعات المحلية، مثل برنامج Trickle-Up الذي يقدم المساعدة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يقدم الأموال إلى المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية وإلى السلطات المحلية.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٢١ - حثت الحكومات، كجزء من متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، على وضع وتعزيز استراتيجياتها للقضاء على الفقر. وقد ترغب اللجنة في أن توصي بأن تشمل هذه الاستراتيجيات، حسب الاقتضاء، الصلات القائمة بين القضاء على الفقر ومسائل البيئة.

٢٢ - ويُنظر إلى الفقر والتدهور البيئي على أنهما ينجمان جزئيا عن اتجاه النظم الاقتصادية المعاصرة بطبيعتها إلى أن تفرض على غيرها التكاليف البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية التي تحركها اعتبارات السوق. على أنه يمكن القيام بمزيد من الأعمال التحليلية لزيادة فهم العلاقات السببية بين الفقر والسكان والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والعوامل البيئية الأخرى، للحصول على قياسات أفضل للفقر ولوضع استراتيجيات التنمية المستدامة.

٢٣ - وقد تم التسليم بالأدوار الهامة التي تقوم بها الفئات الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ برامج القضاء على الفقر. وقد يكون من الممكن القيام مزيد من البحث في الكيفية التي يمكن بها تحسين تنظيم مشاركتها. وتُحث الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من الهيئات المانحة على التوصل إلى سبل لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الفئات الرئيسية المحلية والدولية.

٢٤ - وقد ترغب اللجنة، في ضوء الأطر الحكومية الدولية والأطر المشتركة بين الوكالات التي يجري إنشاؤها لمتابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية وفي ضوء الدراسات الأخرى التي يعتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بها فيما يتعلق بموضوع تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر، أن تواصل تركيز أعمالها على العلاقات القائمة بين الفقر والتنمية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93/I.11).

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20)، المرفق الثاني، الفصل الرابع - ألف و الفصل الرابع - كاف.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ...، الفقرة ٩٥.

(٦) انظر اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (A/50/550).

(٧) لا يعني جعل برامج المرأة وبرامج القضاء على الفقر ضمن الشواغل الرئيسية استبعاد وضع برامج خاصة بالمرأة لأن المرأة تمثل نسبة من الفقراء تزيد على نسبتها بين مجموع السكان.

(٨) بحثت مسألة إنشاء فرقة عمل أخرى مشتركة بين الوكالات توجه إلى نتيجة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويتوقع اتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن في الدورة القادمة للجنة التنسيق الإدارية التي تعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعد أن تنظر الجمعية العامة في نتيجة المؤتمر في دورتها الخمسين.

(٩) تشير هذه المبادرة إلى مبادرة بحثها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لإقناع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يعنيها الأمر بالاتفاق على التزام متبادل بتخصيص ٢٠ في المائة في

الحواشي (تابع)

المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ... الفقرة ٨٨ (جيم).

(١٠) انظر "الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (E/CN.17/1996/16).

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ...، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٢٥.

(١٢) "الحالة الإقليمية للفقر: مسائل وسياسات مختارة: حالات الفقر وأسبابه وعلاقاته في آسيا والمحيط الهادئ" (E/ESCAT/CPA (2/1).

(١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع S.95.II.G.17.

(١٤) انظر A/50/501.

- - - - -